الميثاق السياسي للمجلس الوطني للتغيير الديمقراطي

المقدمة :-

إرتريا دولة حرة ذات سيادة تقع في منطقة استراتيجية بالقرن الإفريقي، مساحتها 124.320 كلم مربع، ولها ساحل بحري يمتد لأكثر من ألف كلم، ويضم عددًا من الجزر والموانئ. تتميز إرتريا بالتنوع العرقي والثقافي والديني، ويعتمد الشعب الإرتري في عيشه على الفلاحة والرعي والصيد البحري , وعلى النشاط التجاري والخدمات والصناعة والخدمة المدنية .

وانطلاقا من هذه العوامل الاستراتيجية ذات الطابع السياسي والاقتصادي والعسكري، التي شكلت عامل جذب للقوى الاستعمارية في إرتريا ودول الجوار والمنطقة عموما، بدأت طلائعها في الوصول إلى المنطقة من منتصف القرن السادس عشر الميلادي. وإرتريا كغيرها من الدول الأفريقية التي تقاسمتها الدول الأوربية كانت من نصيب الاستعمار الايطالي ومن ثم عرفت بحدودها الجيو- سياسية الحالية، وبعد هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية وقعت إرتريا تحت نير الاستعمار البريطاني لسنوات قلائل حتى قررت الدول العظمى، تلبية لمصالحها ومن بينها أمريكا وشركائها ضم إرتريا قسرا وبدون رغبة وإرادة شعبها إلى إثيوبيا لتقع من جديد تحت براثن الاستعمار الإثيوبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وفي غضون تلك الفترات الاستعمارية. وأساليب مقاومتها تطور العقل السياسي الإرتري، واتسعت رقعة الأحزاب السياسية حتى انبثقت من أروقتها المقاومة الوطنية المسلحة التي فجرتها جبهة التحرير الإرترية بقيادة الشهيد حامد إدريس عواتي في الفاتح من سبتمبر عام 1961م، والتي لعبت دورًا هاما في إضعاف العدو. وكمحصلة لكل النضالات التي خاضها الشعب الإرتري، توجت بانتزاع الاستقلال الوطني في مايو 1991م بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا.

حيث خاض شعبنا الإرتري نضاله الوطني خلال العقود الماضية ضد الاستعمار، وهو يتطلع إلى الحرية والديمقراطية والسلام والكرامة الإنسانية والتقدم والازدهار بكل أبعادها. وقدم في سبيل ذلك تضحيات جسيمة أسفرت عن الانتصار التاريخي الحاسم المتمثل في الاستقلال الوطني، والذي وضع شعبنا على أعتاب مرحلة سياسية جديدة، ألا وهي مرحلة بناء الدولة الإرترية الديمقراطية وإشاعة السلام والتنمية الوطنية وسيادة القانون.

ولا شك أن شعبنا الإرتري كان مهيأً لمعركة البناء الوطني السلمى على أساس الديمقراطية والعدالة والحرية والسلام الاجتماعي المرتكز على الوحدة الوطنية التي كرستها عقود من النضال الوطني البطولي . إلا أن

خروج نظام الجبهة الشعبية الديكتاتوري والشمولي عن تلك المسيرة النضالية الحافلة بالتضحيات الكبيرة، شكل صدمة مذهلة لم يتوقعها شعبنا المكافح ، وجاءت مناقضة لتطلعاته نحو الحرية والكرامة، وفي مقدمتها انتهاج النظام سياسة مصادرة الحقوق الإنسانية والديمقراطية للشعب الإرتري .

وفي سياق سياسة احتكار السلطة والاستئثار بكل مكاسب النضال الوطني، ومناهضة الديمقراطية والسلام ، لجأ النظام الديكتاتوري الشمولي الحاكم إلى إقصاء القوى السياسية الوطنية الأخرى متنكراً لدورها الوطني والديمقراطي فى بناء الدولة الإرترية، ففرض نظامًا استبداديًّا معاديا للحقوق الديمقراطية والإنسانية للشعب الإرتري.

إن النهج الاقصائي المتكامل الذى لا يزال يسلكه النظام الديكتاتوري الشمولي منذ فجر الاستقلال فى فرض هيمنته السياسية والثقافية والاجتماعية الأحادية علي الدولة الإرترية، والقبضة الأمنية على كافة مفاصل الحياة، أحدث شرخًا عميقًا في أركان الوحدة الوطنية، وتشويها للهوية الوطنية الجامعة ، الأمر الذى يهدد قواعد الشراكة الوطنية والتعايش السلمى المشترك والامن الاجتماعي للشعب الإرتري، ويعرض وطننا وشعبنا إلى مخاطر الانزلاق لهاوية التفكك والانهيار.

وفي خلال عقدين ونيف من عمر إرتريا المستقلة يعكس المشهد السياسي الإرتري الراهن بوضوح حجم الخطر المحدق بالبلاد, والتي يقودها بخطى حثيثة نحو الانهيار الشامل، من إضعاف وحدة الصف الوطني وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان , وغياب حكم القانون والمؤسسات الدستوري، وإهدار موارد البلاد في بناء مؤسسات قمعية تعسفية لحماية النظام الديكتاتوري الشمولي، ومصادرة حق ضمان الحياة لذوي الرأي المخالف ، وتشريد الشعب الإرتري خارج أرضه، وخلق ظروف حاضنة لظاهرة الإتجار بالبشر, وإهانة الشباب فى أعمال السخرة ، وتهديد أمن واستقرار المنطقة بشن حروب غير مبررة ضد كافة دول الجوار، تلك هي نماذج حية لفهم طبيعة نظام (هقدف) الديكتاتوري الشمولي المنتج للازمات باستمرار داخليا وإقليميًّا، والمتعامي عن مواجهة ازماته الخانقة وانشغاله بقضايا انصرافيه دوما .

وإزاء هذا الواقع المرير الذي يعيشه الشعب الإرتري المتطلع إلى السلام والحريات السياسية والمدنية والكرامة، والمتوثب دائماً للنضال من اجل التحول الديمقراطي، وبناءً على الجهود الماضية الهادفة إلى تأطير قوى المعارضة الإرترية تحت مظلة سياسية وطنية متحدة تضم القوى السياسية والمدنية الإرترية كافة، تداعت المقاومة الوطنية الإرترية بمختلف توجهاتها السياسية والفكرية والمدنية الإرترية في 2011م، إلى مؤتمر الحوار الوطني في هواسا الإثيوبية، توحيدًا لصفوفها، وحشدًا لأدوات نضالاتها في جبهة وطنية متحدة جامعة، بغية إنقاذ الشعب والوطن من الوضع السياسي والاجتماعي المتردي، وصيانة للوحدة الوطنية في إطار التنوع، وتحقيقًا للشراكة الوطنية .

إن إقامة مثل هذه الجبهة الوطنية المتحدة , وإدارتها سلميًّا، وتعزيز بناء الثقة و قدرة التعايش وسط مكوناتها المختلفة، هي ضمان لتسريع عملية التغير المنشود، بإحداث التأثير اللازم في مسار تحقيق تطلعات الشعب الإرتري المتمثلة في اسقاط النظام الديكتاتوري الشمولي غير الراغب للإيفاء بمتطلبات حل سياسي شامل يخاطب جذور الأزمة الإرترية، ويضع لها حلولا ناجعة , ببناء دولة مدنية قادرة على احتواء الجميع داخل الوطن الواحد، وإقامة نظام ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية يلبي تطلعات الشعب الإرتري في السيادة والكرامة .

كما هو معلوم فان المجتمع الدولي ظل يصدر قرارات تدين النظام الديكتاتوري الشمولي وتحاصره في كافة المجالات، إلا أنه استثمر مؤخرًا التطور الجارية في منطقتنا، لكسر عزلته من خلال تأجير الأراضي الإرترية دون مسوغ قانوني ، وإنهاء أزمته الحدودية مع إثيوبيا سلميًّا عبر مختلف الضغوطات الداخلية والخارجية، ما أعطت النظام متنفسا مؤقتًا. لكنه وبالرغم من ذلك، وبسب طبيعة هذا النظام الديكتاتوري لن يطول أمد هذا المتنفس المؤقت . ولتغيير هذا الواقع لصالح النضال الديمقراطي الجاري، يتطلب منا مضاعفة الجهود لجذب الشعب الإرتري في الداخل والخارج، والمجتمع الدولي إلى جانب نضالنا العادل.

وفي سبيل تهيئة المناخ السياسي الملائم لتحقيق التحول الديمقراطي المنشود فى إرتريا ، يأتي انعقاد المؤتمر الوطني الثاني، كخطوة هامة في مسار تعزيز وحدة صف المعارضة وتوظيف طاقاتها النضالية علي قاعدة برنامج الحد الأدنى والذي سيكون الدليل الذي تهتدي به ، أثناء مسيرتها النضالية، وصولا إلى إرتريا ديمقراطية وحرة وأبية.

الفصل الأول: مبادئ عامة

1. صيانة السيادة الوطنية الإرترية، والتي كرستها وعززتها عقود من النضال الوطني البطولي، والتأكيد على وحدة إرتريا، أرضًا وشعبًا، بحدودها الجغرافية المعترف بها دوليًّا.
2. الإقرار بالتوزيع العادل للسلطة والثروة، انطلاقا من مبادئ الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان، وتحقيقًا للعدل والمساواة بين كافة مكونات المجتمع الإرتري .
3. المواطنة أساس الحقوق والواجبات، والمواطنون متساوون أمام القانون.
4. احترام التنوع الثقافي والديني والقومي، وتأكيد احترام هذا التنوع بغية ترجمة مضامين الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية على أرض الواقع.
5. الإقرار بكافة الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية في شأن حقوق الإنسان, ومنها: حرية الاعتقاد، والعبادة، والرأي، والتعبير، والنشر، والتنظيم، والتملك، والتنقل ، وغيرها من الحريات العامة و الشخصية، وتضمينها في الدستور.
6. اعتبار القومية والدين والثقافة مكونات أساسية لهوية الشعب الإرتري، لذا يجب ضمان حقوق تلك المكونات الأساسية.
7. الحماية الدستورية في تبني أي تنظيم أو حزب إرتري البرنامج السياسي الذي يراه صالحاً للحكم، واحترام حقه المبدئي لإقناع الشعب به .

8. الإقرار بأن الشعب مصدر السلطة يمارسها عبر عملية سياسية ديمقراطية دستورية.
9. الإقرار بأن اللغات الإرترية كلها وطنية ومتساوية، ومن بينها اللغتان العربية، والتجرينية هما اللغتان الرسميتان في إرتريا ، كما يحق للقوميات الإرترية استخدام وتطوير لغاتها.
10. النضال والالتزام بإقامة نظام ديمقراطي قائم على التعددية السياسية والحزبية دون استثناء لأحد.
11. الإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، ونبذ العنف للاستيلاء عليها، وفصل السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، والقضائية.
12. الإقرار بنظام حكم لا مركزي يضمنه الدستور
13. مناهضة النعرات العرقية والطائفية والمناطقية، والنظرة الشوفينية.
14. النضال ضد كل أشكال التطرف والعنف والإرهاب.
15. بما أن حق تقرير القوميات من الحقوق الديمقراطية، فإنه ينبغي أن ينظر إليها بعناية، في ظل الدولة الإرترية الواحدة في دستور إرتريا القادم.
16. يحق لأية قومية أن يطلق عليها الاسم الذي ترتضيه لنفسها، ومنع الدمج القسري الذي يمارسه النظام.
17. الأرض ملك لأهلها ، وكل أرض وممتلكات انتزعت بغير حق تعود لأصحابها بطريقة قانونية وعادلة.
18. الاقرار بمبدأ المساواة بكل الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمرأة، والمنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية.
19. انتهاج سياسة خارجية مبنية علي اساس المصالح المشتركة والاعتراف بالعلاقات المتكافئة، واحترام سيادة الدول، والمحافظة علي السلام الاقليمي والعالمي، والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية
20. خلق أرضية لإقامة جيش وطني يتصدى لمهمة الدفاع عن السيادة الوطنية واحترام استقلال إرتريا، واستتباب السلام والاستقرار في البلاد.

الفصل الثاني: الأهداف

1. تغيير النظام الشمولي وإزالة الظلم الذي مارسه بكافة أنواعه وأشكاله
2. بناء الدولة الإرترية الديمقراطية وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار والعدالة الاجتماعية.
3. تحقيق الديمقراطية في ممارسة السلطة وإقرار الحريات العامة والخاصة والتداول السلمي للسلطة.
4. العمل على حماية وترسيخ وحدة الشعب الإرتري، والسعي لبناء الثقة بين مكوناته، ونشر ثقافة التعايش السلمي، وتأصيل قيم الديمقراطية والحريات.
5. ترسيخ قيم الدين وكل الموروثات الثقافية البناءة لتستمد منها الدولة فكرة التعايش بين مختلف الأديان والثقافات

الفصل الثالث: الوسائل النضالية

1. العمل علي تصعيد المقاومة ضد نظام الجبهة الشعبية بكل الوسائل النضالية.
2. تعرية نظام (الجبهة الشعبية) الديكتاتوري الشمولي في المحافل الإقليمية والدولية.
3. اعتماد نهج الحوار في حل الخلافات والمنازعات البينية.

4. مد جسور العلاقات الودية مع الدول المجاورة ودول العالم لدعم قضية نضال شعبنا العادلة والمشروعة، وإرساء السلام الإقليمي والدولي.

الفصل الرابع: المرحلة الانتقالية

هي الفترة الممتدة ما بين سقوط أو تغيير النظام الديكتاتوري القائم و حتى إقامة حكومة منتخبة عبر عملية سياسية ديمقراطية دستورية.

1. السلطة المؤقتة:

هي السلطة التي تكون بعد سقوط النظام الشمولي لملء الفراغ السياسي، وتتكون من قوى التغيير الديمقراطي التي ساهمت في إسقاط النظام، وعمرها لا يتجاوز العام.

2. مهام السلطة المؤقتة:

- تعمل على استتباب الأمن والسلام في البلاد
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي والضمير.
- إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وللحقوق الأساسية للإنسان.
- تكوين حكومة وحدة وطنية انتقالية من خلال عقد ملتقى وطني جامع تشارك فيه كل القوى السياسية والحركات الشعبية التي تناضل من أجل العدالة والتغيير الديمقراطي.
- تتحفظ على ممتلكات وأموال الحزب تمهيدا لعرضها على البرلمان الانتقالي للبت فيها.
- التصرف وفق القانون والمعايير الدولية في التحفظ على قيادات الحزب وقيادات أجهزته القمعية والمتعاونين معهم، تمهيداً لتقديمهم إلي العدالة والقانون.

3. الملتقى الوطني الجامع :

يشارك فيه ممثلي كافة القوى السياسية والواجهات الدينية والإجتماعية والمثقفين والشخصيات الوطنية.

4. مهام الملتقى الوطني الجامع:

- يصادق على دستور حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.
- يختار البرلمان المرحلي للمرحلة الانتقالية.

5. البرلمان الانتقالي:

يعتبر المجلس التشريعي للمرحلة الانتقالية، ويتكون من كل القوى السياسية والشخصيات الهامة المشاركة في الملتقى الوطني الجامع.

6. مهام البرلمان الانتقالي:

- يشكل الحكومة الانتقالية من بين عضويته.
- بناءً على الدستور الانتقالي المصادق عليه من قبل الملتقى الجامع، يضع الموجهات والسياسات العامة التي تُسَير بها الحكومة الانتقالية شؤون البلاد.

- يتابع ويراقب سير عمل الحكومة الانتقالية.

7. حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية:

تعتبر الجهاز التنفيذي الذي يقود ويدير شؤون البلاد في الفترة الانتقالية بناءً على الدستور الانتقالي، وكذلك القوانين والسياسات والموجهات الصادرة عن البرلمان الانتقالي.

8. مهام حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية:

- تقوم بتسيير الشؤون الإدارية للبلاد وتوفير الخدمات الأساسية والعدلية والاقتصادية .
- تقوم بحل الأجهزة القمعية واستبدالها بأجهزة تحفظ أمن وسلامة واستقرار البلاد، وتقوم بمتابعتها.
- تقوم بتكوين مفوضية تعمل من أجل إعادة اللاجئين وتوطينهم في ديارهم.
- تكوين مفوضية وطنية للإحصاء السكاني.
- إعادة بناء قوات دفاع وطني لحماية التغيير الديمقراطي وسيادة الوطن وحدوده
- تكوين مفوضية لإعداد قانون الأحزاب السياسية ومتابعة سير عملها.
- تكوين مفوضية لإعداد دستور وطني ومتابعة سير عملها.
- تكون مفوضية مستقلة للانتخابات الوطنية وفق الدستور الوطني وتوفر الدعم اللازم لها
- عقب إعلان نتائج الانتخابات، تسلم الحكومة الانتقالية مهامها للحكومة الجديدة المنتخبة.

9. مدة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية :

مدة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية يحددها البرلمان الانتقالي للوحدة الوطنية على ألا تتجاوز فترة السنتين.

الفصل الخامس: أحكام عامة

- لا يجوز التعديل في هذا الميثاق السياسي إلاّ من قبل المؤتمر العام للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي.
- يعتبر هذا الميثاق ساري المفعول من تاريخ المصادقة عليه.

المؤتمر الثاني للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي

16 – 21 أبريل 2019